

مقالة الرأي



عقدين ونيف على الاحتلال الأمريكي للعراق (2003)

ملامح التحول الاجتماعي والثقافي وأثره على النظام السياسي

عُلا عبد الله الوائلي



تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

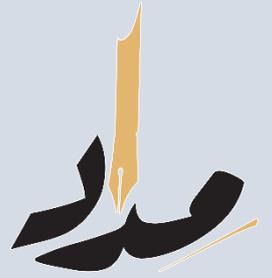
9 نيسان 2025

مداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعيين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهود الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإلكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم



تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقْتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبى بالضرورة، الراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الإلكتروني www.rewaqbaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الإلكتروني: info@rewaqbaghdad.org

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامة

صفحة الإنستغرام: RewaqBaghdad

قناة اليوتيوب: Rewaq Baghdad



عقدين ونيف على الاحتلال الأمريكي للعراق (2003)
ملامح التحول الاجتماعي والثقافي وأثره على النظام السياسي

عُلا عبد الله الوائلي
باحثة سياسية



شهد العراق بعد عام 2003 تحولات عميقة غيرت وجه المجتمع العراقي وهزت أسس نظامه السياسي، لم تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، بل امتدت لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، مما أفرزت تحديات جمة أمام الدولة العراقية من تحولات وتغيرات عميقة في مختلف جوانب الحياة، و بالتالي انعكس سلبياً على النظام السياسي، فالمجتمع العراقي تعرض الى عملية تحول كبيرة في المنظومة الاجتماعية بعد الاحتلال شكلت تحدي كبير أمام أمنه واستقراره السياسي والاجتماعي، لأنها جاءت مفروضة بفعل عامل خارجي ألا وهو الاحتلال وما يحمل معه من مشاريع لا تتفق في الغالب مع المنظومة القيمة للشعب العراقي، فكان وما زال لها تأثير كبير على النظام السياسي العراقي، ولا شك أنها قد تركت بصماتها الواضحة عليه لها اثر كبير في تغيير أسس المجتمع العراقي، وإعادة تشكيل خارطته السياسية، أدت إلى ظهور تحولات جذرية في طبيعة الدولة والمجتمع، فما هي أبرز هذه التحولات؟ وكيف يمكن فهم تأثيرها على النظام السياسي؟"

التحول الاجتماعي:

مرّ العراق بعد عام 2003 بتحوّلات عميقة أثرت في تركيبة المجتمع بل إعادة تشكيله من قيم وعادات و تقاليد ، فكان من أبرزها التحوّل الديموغرافي، فشهد العراق نموّاً سكانيّاً سريعاً، حيث بلغ تعداد العراق قبل عام 2003 حوالي 25 مليون نسمة و الآن حوالي 45 مليون نسمة، نلاحظ التحوّل السريع في نمو السكان فيمكن للطبقة الحاكمة أن تستغل التعداد في عدة جوانب منها اقتصادية من افتتاح المصانع والشركات و العديد من المعامل التي تؤدي الى تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط فقط، لكن بالواقع ادى هذا النمو السكاني الى عجز السياسيين في توفير فرص العمل للشباب وتعيين الخريجين مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة ونسبه الفقر وظهور عماله الاطفال، وتفكيك الاسرة و المجتمع مما يؤدي الى عدم تماسك واستقرار المجتمع، والانقسام بين مكونات الشعب الذي أدى الى صراعات طائفية و عرقية و تغير الولاءات من الدولة الى الجماعات الدينية او العرقية مما اضعف الشعور بالانتماء الوطني وأثر على قيم التسامح و التعايش السلمي و زاد من حدة التوترات الاجتماعية، فبعد عام 2003، شهدت العديد من الأسر و المؤسسات التربوية، تراجعاً في دورها وتأثيرها، هذا التراجع يعزى إلى عدة عوامل، مثل التفكك و العنف والنزوح والتغيرات الاقتصادية، مقابل وجود مداخل جديدة للتأثير مثل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، أهمها تأثير الثقافة الشعبية والترفيه مثل الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية، وألعاب الفيديو والمجتمعات الافتراضية، وظهور المؤثرين وصناع المحتوى الرقمي الذين يكتسبون شعبية وتأثيراً كبيراً على الشباب والمراهقين، فهم يستطيعون حشد متابعيهم حول قضايا معينة أو الترويج لمنتجات أو أفكار، مما يجعلهم قوة مؤثرة في تشكيل الاتجاهات والرأي العام في قضية معينة، أحياناً بتأثير أكبر من المؤسسات الإعلامية التقليدية، لذلك كان للتحوّل الاجتماعي بعد عام 2003 إثر كبير في النظام السياسي.

التحول الثقافي:

يعد الانفتاح على العالم الخارجي أحد أبرز هذه التحولات، لأنه لم يكن مجرد تبادل تجاري أو ثقافي فقط، بل كان بمثابة صدمة حضارية هزت الأسس الثقافية والاجتماعية والتربوية التي قام عليها المجتمع العراقي لعقود، فأحدثت تغييراً في القيم والمعتقدات فتبدلت العادات والتقاليد وظهرت انماط جديدة على السلوك الاجتماعي على سبيل المثال، قد تزداد شعبية المقاهي الحديثة أو المطاعم التي تقدم أنواعاً جديدة من الطعام، أو قد تنتشر أنماط ملابس أو احتفالات لم تكن موجودة سابقاً، أو تراجع القيم التقليدية مثل تغير النظرة إلى الزواج المبكر، أو دور المرأة في المجتمع، أو أهمية العلاقات العشائرية التقليدية، فكان لهذا الانفتاح جانباً إيجابياً وسلبياً الإيجابي تمثل في تطور وسائل الاعلام الانفتاح على الثقافات الأخرى واكتساب الخبرات وتوسيع آفاق التفكير، وانتشار الأنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور جيل جديد أكثر وعياً بحقوقه وحرياته، وساهم في تبادل المعلومات والأفكار والتعبير عن الآراء، وتطوير المهارات والكفاءات، وأكثر انفتاحاً على التغيير والتطور.

إلا أن الانفتاح لم يكن كله إيجابياً، بل كانت له جوانب سلبية أيضاً، فقد أدى إلى تراجع بعض القيم والعادات الأصيلة، وظهور أنماط سلوكية غريبة على المجتمع العراقي، كما أدى إلى زيادة الفجوة بين الأجيال، وصعوبة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، بالإضافة إلى ذلك، ساهم الانفتاح في زيادة التوترات الاجتماعية، والصراعات الطائفية والعرقية، بسبب تدخل قوى خارجية تسعى إلى زعزعة استقرار العراق داخلياً، قد تدعم هذه القوى أطرافاً معينة في الصراعات القائمة، مما يزيد من حدتها ويطيل أمدتها، على سبيل المثال، قد تقدم دول إقليمية أو دولية دعماً مالياً أو عسكرياً أو سياسياً لجماعات متنافسة داخل البلد، كما أدى إلى انتشار بعض الظواهر السلبية مثل العنف والجريمة والمخدرات، وتأثر الشباب بالثقافات الغربية بشكل سلبي، واندثار العادات والتقاليد الأصيلة لتحل محلها عادات دخيلة على المجتمع تحت ما يسمى بـ (الحرية والتطور) والكثير من السلوك والعادات التي لا تمت لمجتمعنا بأي صلة، لذا قد ترك الانفتاح الثقافي على العالم الخارجي أثراً كبيراً في المجتمع العراقي.

بشكل عام، يمكن القول إن التحولات الاجتماعية والثقافية بعد 2003 قد تركت اثر في النظام السياسي حيث تم اعتماد نظام سياسي توافقي الذي كان له تأثيرات سلبية كبيرة على النظام السياسي، حيث أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وزيادة الاستقطاب السياسي، وتفشي الفساد، وتغذية الصراعات الطائفية، وتراجع الشعور بالانتماء الوطني، إضعاف سلطة القانون وتكريس سلطة الجماعات ضعف الرقابة والمحاسبة، تأخر تنفيذ المشاريع، توزيع غير عادل للموارد، تهميش الكفاءات وتكريس الولاءات، على الرغم من أن النظام التوافقي كان يهدف إلى تحقيق التوازن في السلطة ومنع الهيمنة، إلا أنه في الواقع أدى إلى ترسيخ الانقسام في المجتمع العراقي وإعاقة بناء دولة عراقية حديثة قوية وموحدة.

يؤثر التحول الاجتماعي والثقافي على النظام السياسي بعدة طرق منها:

تغيير القيم والمعتقدات: عندما تتغير القيم والمعتقدات في المجتمع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في المطالب السياسية، على سبيل المثال، إذا أصبح المجتمع أكثر ليبرالية، فقد يطالب بمزيد من الحريات الفردية وحقوق الإنسان، (حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية).

تدني نسبه الولاء الوطني: يؤدي التحول الاجتماعي والثقافي إلى تغيير في الطريقة التي يرى بها الناس أنفسهم وانتماءهم، على سبيل المثال، إذا زادت أهمية الهويات الفرعية (مثل الهوية العرقية أو الدينية أو الحزبية)، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات والصراعات السياسية، مما يجعل الفرد في شعور عدم حب الوطن والشعور بالانتماء اليه وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية، ويصبح الدفاع عن الهوية التي ينتمي اليها وليس هوية الوطن، لذا بعد عام ٢٠٠٣ شاهدنا الكثير من الصراعات الاهلية الدامية بين الشعب كل من يدافع عن هويته الجديدة هوية تبعد كل البعد عن الوطن لذا كان التغيير الثقافي والفكري و ظهور هويات متعددة ساهم في تدني نسب الولاء الوطني.

تغيير المشاركة السياسية: يؤثر التحول الاجتماعي والثقافي على كيفية مشاركة الناس في السياسة، على سبيل المثال، إذا أصبح الناس أكثر وعيًا بحقوقهم، فقد يكونون أكثر عرضة للمشاركة في الاحتجاجات و تنظيم الحركات والانتخابات، هذا في حال كان الشعب يمتلك الثقافة السياسية لان في غيابها يستقل السياسي جهل الشعب و يسلك معهم طرق الخداع والاحتيال لكسب او شراء اصواتهم مقابل اشياء مادية او وعود كاذبة في حال فوزه وتسلمه المنصب، لذا الثقافة السياسية لها دور كبير وفعال في انجاح العملية السياسية، لذلك نرى نسبه الثقافة السياسية في العراق نسبه متدانية جداً مما سهل صعود اشخاص ليس مؤهلين وغير كفؤين لقيادة الدولة والشعب وبالتالي ضعف الدولة مما جعلها دولة هشّة و ضعيفة منقسمة و نظام سياسي متهاالك قائم على المحاصصة والطائفية وليس على مصلحه الشعب.

تغيير طبيعة النظام السياسي: كل الدول التي تتميز بتنوع و تعدد ثقافي ينعكس ايجابيا في النظام السياسي وتشارك جميعها في العملية السياسية مما يؤدي هذا التنوع الى انجاح العملية الا في العراق انعكس بشكل سلبي كان بمثابة النعمة وليس نعمة بل ساهم في تفكيك و اضعاف النظام بالتالي أدى الى الصراعات و الانقسامات السياسية و تعدد التحالفات و الاحزاب التي بدورها تساهم في تأجيج وتعميق الخلافات في النظام السياسي مما يؤدي الى تغييره بشكل جذري وإضعافه فيصبح نظام متهاالك غير قادر على تلبية احتياجات و طموح الشعب، و ارى ان الخلل ليس في نظام الحكم بل في الاشخاص الذي يحكمون ، كل الانظمة قد طبقت في العراق من ملكي و دكتاتوري و الان ديمقراطي لم نرى اي استقرار و امان و دولة قوية للعراق، ان دل على شيء فهو الخلل الحقيقي والواضح لطبيعة الاشخاص الذين يحكمون وليس النظام لذا ارى تغيير الاشخاص هو الاهم من تغيير النظام.

الخلاصة

التحول الاجتماعي والثقافي له أثر كبير وفعال على النظام السياسي ، فيمكن أن يؤدي إلى تغيير في المطالب السياسية، وفي الهوية الجماعية، وفي المشاركة السياسية، وفي طبيعة النظام السياسي نفسه، لذا كان لهذه التحولات دور كبير في تغيير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، فقد أدت إلى توزيع المناصب والسلطة على أسس طائفية وعرقية، مما أضعفه وأخر في اتخاذ القرارات المهمة و المصيرية، وزاد من حدة الانقسام بين مكوناته ، وعكس النظام السياسي مدى تطور وثقافة المجتمع في اختيار الأصلاح والأمثل لتمثيله في العملية السياسية، على الرغم من هذه التحديات، يبقى المجتمع العراقي قادرًا على تجاوزها، وبناء نظام سياسي يعكس تطلعاته نحو الديمقراطية والعدالة والمساواة."